

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: سيناريوهات خروج العراق من الأزمات الحالية

مقدمة الحلقة: فيروز زياني

ضيفا الحلقة:

- عدنان السراج/عضو ائتلاف دولة القانون

- وليد الزبيدي/باحث متخصص في الشؤون العراقية

تاريخ الحلقة: 2013/9/20

المحاور:

- فشل في إدارة الملف الأمني

- استهداف المكون السني في التهجير والقتل

- أزمة سياسية خانقة

- آلية الوصول إلى حل

فيروز زياني: السلام عليكم وأهلاً بكم، سقط اليوم مزيد من القتلى والجرحى في تفجير عبوتين ناسفتين داخل مسجد جنوب سامراء، وجاءت آخر قرارات الحكومة في شكل أمر بإغلاق مساجد تابعة لديوان الوقف السني في ثلاث محافظات وهو ما جعل خطيب الجمعة في مدينة سامراء يصف القرار بوصمة عار في جبين الحكومة العراقية والسياسيين عموماً.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: لماذا فشلت الحكومة العراقية حتى الآن في إيجاد الحل الأمثل لاستتباب الأمن في العراق؟ وما هي السيناريوهات المقترحة لإخراج العراق من أزمتين سياسية وأمنية ثبت ترابطهما؟

تستمر إذن عجلة العنف الدائرة في العراق بوتيرة شبه يومية وقد خلفت في الشهر الماضي وحده نحو 800 قتيل بينما تؤكد الأمم المتحدة عدد القتلى خلال يوليو تجاوز الألف وهو أكبر عدد خلال شهر واحد منذ خمس سنوات، أرقام تجسد إلى حد كبير فشل الحكومة العراقية في وقف نزيف العنف رغم قرارات يعتبرها البعض توجب قتل العنف

عوضاً عن إخماده على غرار قرار إغلاق مساجد تابعة للوقف السني في ثلاث محافظات عراقية.

[تقرير مسجل]

محمد الكبير الكتبي: لم يجف مداد وثيقة الشرف الوطني التي وقع عليها بعض قادة الكتل السياسية والجهات الدينية والاجتماعية في العراق يوم الخميس حتى دوت من جديد ذات التفجيرات الدموية القاسية التي ظل العراق يعاني منها ومن أسبابها وتداعياتها طيلة السنوات الماضية. انفجرت أثناء صلاة الجمعة قنبلتان كانتا مخبئتين داخل وحدتي تكيف بمسجد في بلدة المفرق جنوب سامراء مما أدى كما هو الحال دائماً بمصرع وجرح عشرات، مثل هذه التفجيرات تكاد تكون شبه يومية تطول مختلف المواقع بما فيها المرافق العامة ودوريات الشرطة والأمن وغيرها، وتشير الإحصائيات إلى مصرع نحو 800 عراقي خلال شهر أغسطس الماضي وحده، ترى دوائر كثيرة أنّ حكومة نوري المالكي فشلت في ضمان وحفظ أمن العراقيين ولكن دوائر أخرى تحمل كل الأخطاء السياسية والمسؤولية بشكل أو بآخر خاصة وأنّ عدم الاعتراف بالآخر وبحقوقه يكاد يكون قاسماً مشتركاً بين مختلف الكتل والكيانات، ويأتي في هذا السياق ما ذكر عن إغلاق مساجد تابعة للوقف السني في ثلاث محافظات عراقية الأمر الذي وجد رفضاً واستنكاراً واعتبر إدانة للحكومة وكل السياسيين العراقيين.

[شريط مسجل]

ذياب السامرائي/ خطيب الجمعة في سامراء: لا بد للحكومة اليوم أن تحطم رأس الميليشيات التي عاثت في البلد فساداً.

محمد الكبير الكتبي: وثيقة الخميس نصت على حماية نسيج العراقيين الاجتماعي وصيانة وحدتهم الوطنية مع رفض أي تفرقة بينهم على أساس الدين أو القومية أو المذهبية واعتماد مبدأ الحوار سبيلاً وحيداً لمعالجة المشكلات التي تعترض مسار البلاد السياسي، يوم بعد يوم ومع استمرار أعمال العنف تفرض الورقة الأمنية نفسها بشدة ويظل الشارع العراقي بانتظار عودة الثقة المفقودة بين الفرقاء بما قد يعين على تجميع الخيوط الأمنية المتبعثرة لكن لا أحد يعرف متى وكيف سيحدث ذلك؟

[نهاية التقرير]

فشل في إدارة الملف الأمني

فيروز زياني: موضوع حلقتنا نناقشه من بغداد مع عدنان السراج عضو ائتلاف دولة القانون، ومن عمّان مع وليد الزبيدي الباحث المتخصص في الشؤون العراقية، ولعلنا

نبدأ من بغداد والسيد عدنان السراج والسؤال الأكثر إلحاحاً لماذا فشلت الحكومة العراقية إلى حد الآن في استتباب الأمن في العراق؟

عدنان السراج: بسم الله الرحمن الرحيم يعني الذين طرحوا التساؤلات وهذه التساؤلات يجب أن تكون باستمرار نظرها على البحث بشكل يمكن أن تكون موضوعية الحكومة تجاه المواطنين فصلها بالتفصيل، الحكومة العراقية تشكلت من مجموعة من الأحزاب أو الكتل السياسية التي اشتركت في بناء العملية السياسية، وما يجري اليوم في العراق لا يجري بعناوين تصعيد المستوى الأمني أو تخريب عمل الحكومة إنما يجري بشكل منسق ومنظم من أجل تخريب العملية السياسية إجمالاً، هم يقولون أن القضية سنية شيعية وأن هناك استهداف لمكون على حساب مكون وأن هناك تهجير كلها تدخل ضمن برنامج، وهذا البرنامج أعتقد الدولة العراقية الآن بدأت تدرك أن المسألة تحتاج إلى سعي سياسي من أجل لجم بعض الدول ولجم بعض المنظمات التي تدعم هذا المشروع والتي لا تستطيع الحكومة العراقية لوحدها، رئيس الوزراء سوف يذهب إلى الولايات المتحدة الأميركية قريباً وسيحمل معه مشروع واضح المعالم بالأسماء والأشخاص وبالذات الداعمة ويحمل المجتمع الدولي مسؤولية ما يجري في العراق من تخريب الواقع السياسي بعنوان طائفي وهذا هو..

فيروز زياني: لكن سيد سراج..

عدنان السراج: وهذا الذي يمكن أن نفضله في هذه الحلقة.

فيروز زياني: سيد سراج، لكن الحكومة أليس لها ربما أي يد فيما يجري الآن من تردي للأوضاع الأمنية، هناك من يحملها بأنها عوض أن تخدم هذه الفتنة هي تزيد من تأجيجها ليس آخر ما يمكن أن يذكر هو إغلاق المساجد تابعة للوقف السني؟

عدنان السراج: وهل يعقل أن دولة أو حكومة تفعل بنفسها ما يقال؟ هل من المعقول أن تكون دولة فيها من السني والشيعي والكردي والتركمان من يحكم العراق بهذه الصورة هل من المعقول أن تقوم حكومة تريد الأمن والأمان أن تفعل بنفسها هذا، هذا كلام لا يمكن أن يأخذ بنظر الاعتبار، الأخذ بنظر الاعتبار ما يمكن أن نسميه بالمحاولات الحثيثة لجر العراق لحرب طائفية وجر العراق على أن يكون بمستوى واحد مما يجري في سوريا وهذا ما يجري يعني تعلمين أن..

فيروز زياني: ولكن كيف يفهم عفواً سيد سراج؟

عدنان السراج: أن التصعيد الأمني بدأ من حوالي سبعة أشهر ثمان أشهر بعد تدهور الوضع في سوريا وأيضاً في مسألة انفلات الحدود العراقية السورية ودعوة دولة العراق

الإسلامية إلى أن تصبح العراق والشام الإسلامية وهذا الآن هناك سعي حميم بهذا الاتجاه.

فيروز زياني: نعم عفواً سيد سراج، سيد سراج كيف يمكن أن يفهم قرار مثل هذا الذي اتخذته هي الحكومة ليست أيادٍ خارجية أو طرف آخر هو من اتخذ القرار بإغلاق مساجد تابعة للوقف السني وفي ثلاث محافظات عراقية؟

عدنان السراج: بالنسبة للمساجد أختي العزيزة ليكن معلوم للجميع المساجد السنية تابعة للوقف السني، والوقف السني هو الذي يحدد آليات فتحها وإغلاقها فهي هيئة مستقلة لا دخل لرئيس الوزراء فيها، الوقف السني والوقف الشيعي هو تحت إشراف مجلس النواب وبالتالي كل الحسينيات وكل الجوامع والكنائس التي تنضم إلى الهيئات مستقلة سواء كانت السنة أو الشيعة أو الأديان الأخرى أو المسيحية فهي لا سلطة للحكومة عليها بالمطلق وليكن ذلك معلوماً.

فيروز زياني: نقطة مثيرة أشرت إليها دعنا نتحول بها إلى ضيفنا من عمان السيد وليد الزبيدي إذن لا دخل إطلاقاً لحكومة المالكي فيما يجري في تردي الأوضاع الأمنية وحتى آخر قرار يتم ربما الجدل بخصوصه وهو إغلاق المساجد ليست الحكومة المسؤولة عنه بما يمكن الرد على ذلك؟

وليد الزبيدي: الحكومة في كل مكان مسؤولة عن حماية كل مواطن وعندما يتردى الوضع الأمني إلى الدرجة الخطيرة في محافظة البصرة والناصرية على الأقل خلال الأسبوعين الماضيين واستهداف عشيرة عريقة هي عشيرة السعدون في جنوب العراق أيضاً استهداف شخصيات في البصرة، لم يعد سراً القول أن المجاميع التي تنفذ ذلك هي مرتبطة بالحكومة لسببين؛ أولاً: الشبهات خلال السنوات العشر الماضية تحولت إلى قناعات لدى الكثيرين وقناعات حتى لدى الذين لم يكونوا مقتنعين، ثانياً: الحكومة من ممارساتها واضح بأنها تمارس الاعتقال والتعذيب ومن يسقط بيدها في المعتقلات يتعرض للتعذيب وهناك المئات ماتوا تحت التعذيب وهذا موثق لدى المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش، فعليه فإن أي قرار يتخذ بإغلاق المساجد من الناحية الإدارية رئيس الوقف السني هو مستشار وأقرب شخص إلى السيد نوري المالكي والجانب الثاني أنه محاولة للإيحاء بأنّ الوضع وصل إلى حد الرعب فعليه أن يتم تهجير عدد كبير من الناس في هذه المناطق، وما قاله أو تفضل به السيد السراج ربما لا يقتنع به الكثير من العراقيين.

فيروز زياني: لكن سيد وليد هناك العديد ربما من التحليلات التي تشير بأنّ تردي الوضع الأمني لا تقع المسؤولية عليه كاملة على الحكومة، هذا إن أقررنا على حكومة أي دولة أن تضمن أمن مواطنيها، هناك اتهامات للطرف الآخر سمعت ما قاله السيد

سراج أن أيادٍ أجنبية تعبت في أمن العراق؟

وليد الزبيدي: يعني القضية ينظر إليها من زاويتين: أنا أستطيع أن أتهم موريتانيا وأتتهم الصين وأتتهم أي دولة بأنها تعبت بالعراق ولكن ما الوثيقة التي لدي؟ والزاوية الثانية هناك مسؤولية أخلاقية وأمنية وحكومية وهم يقولوا بأننا حكومة منتخبة ولكن من الجانب الآخر عندما يصر السيد رئيس الوزراء على عدم اعتماد كفاءات أمنية حقيقية عندما يرفض تعيين وزير للداخلية ووزير للدفاع خلال الأعوام الأربعة الماضية هذا يؤكد بأن قضية الأمن قضية شخصية ولأهداف حزبية وربما أبعاد من ذلك قد تتعلق بمسألة إقليمية وكل ما يرمى على هذا الطرف أو ذاك في النهاية يعود ويرمى على الحكومة لأنها مسؤولة عن حماية الأسواق والمواطنين والمساجد والعلماء وكافة الشعب، وكل التهم الآن التي نسمعها لا تستند إلى دليل في حين كل الأعراف والقوانين تحمل الحكومة مسؤولية الحفاظ على أمن المواطن.

فيروز زياني: مسؤولية الحكومة لحفاظ أمن المواطن سيد سراج نقطة يتفق معها كثيرون، هل الحكومة حكومة المالكي قامت فعلياً بكل ما يتوجب عليها من إجراءات وخطوات لضمان أمن المواطن العراقي؟

عدنان السراج: يعني في تقديري الشخصي وقد يكون أنا مطلع على بعض الإجراءات بحكم قربى لدولة القانون وأيضاً متابعتي من خلال المركز العراقي للتنمية، الحكومة العراقية حالها حال أي حكومة هي كالحكومة المصرية كالحكومة السورية والحكومات الأخرى التي تحاول القضاء على مشاكلها، الحكومة المصرية لحد هذه الدقيقة هناك مشاكل عاصفة ونحن نعطيها فترة زمنية لحين أن تهدئ الأمور وتسيطر وكذلك تونس وكذلك كل الدول الآن في ليبيا لا تستطيع الدولة أن تسيطر على مكوناتها، في العراق هناك مؤسسات دولة ثابتة هناك تجربة ديمقراطية ثابتة بالمناسبة زميلنا وأخينا العزيز أستاذ وليد دائماً أتوسم فيه الدقة ولكن الآن جوابه لم يكن مقتعاً بالنسبة لي، يعلم جيداً أنّ الوثائق التي يعني أطلقتها السفارة الأميركية من خلال السفير السابق من خلال جريدة الغارديان البريطانية ما يشير بوضوح وأحدث زوبعة في بريطانيا وأحدث زوبعة في أميركا بحيث أستدعي السفير العراقي للاستفهام عن هذه المعاني هو قال بالنص: العراقيون قلقون من تدخل الدولة الفلانية ودفعها للأموال وبالتالي المعلومات المتوفرة تشير إلى ذلك بالإضافة إلى وثائق أخرى..

فيروز زياني: لكن هذا لا يسقط لا يسقط لا يسقط المسؤولية عن الحكومة العراقية سيد سراج..

عدنان السراج: أعلنتها جريدة الغارديان قبل كم يوم وأيضاً وثقتها الخارجية الأميركية واستدعت أيضاً السفير العراقي للتداول حول هذا الموضوع وهذه قضية لا تحتاج إلى

شهود ولا تحتاج إلى وثائق، ثانياً الميلشيات هو يعلم جيداً أن السيد نوري المالكي حارب الميلشيات بقوة وبضراوة في البصرة وبالتالي نحن نتألم عندما نشاهد أنّ في البصرة إنما ما يجري هو صراع سني سني وليس صراع شيعي سني ولتعلم جيداً أنّ ستين شخصاً من أبناء السنة قد قتلوا نتيجة لخصومات..

استهداف المكون السني في التهجير والقتل

فيروز زياني: وكيف ذلك صراع سني سني عفواً وهناك اتهامات بتهجير يعني عفواً كيف هو صراع سني سني سيد سراج عفواً فقط حتى نستفيد من النقاش وهناك اتهامات بعملیات تهجير من البصرة تحديداً نود أن نفهم منك كيف ذلك؟

عدنان السراج: في محافظة الناصرية نعم حدث عمليات تهجير غير مسبوقة والآن أعادت الحكومة أربعين عائلة من عائلة سعدون الذين هم من أصلاء الناصرية ونحن المكونات نعنتي بها، نقول المكون هو قوة العراق أي تنوع في المكونات هو قوة للعراق قوة لأي دولة في العالم قوة الثقافات وقوة تنوع الثقافات هي قوة للعالم، فلذلك أنا أجد أنّ مسألة التهويل في هذه القضية ليس ممنهجة من قبل الدولة نعم قد تكون هناك بعض الأطراف أنا لا أزكي أحداً وأقول نعم هناك أخطاء قد تكون من بعض القوات الأمنية قد تكون من بضع المسؤولين نعم موجودة هذه قد تكون حساسيات المذهبية تلعب دوراً ولكن كدولة هي تحارب هذا التوجه وحكومة أيضاً تحارب لأنّ ليس من مصلحتها أن تفعل ذلك..

فيروز زياني: لكن هناك لكن هناك من يرى سيد سراج بأنّ محاربة الدولة كما تقول..

عدنان السراج: وإلا فلنعلنها إقليمياً للجنوب وإقليمياً للوسط وإقليمياً للسنة وهكذا تنتهي الأمور.

فيروز زياني: سيد سراج عفواً حتى يعني نتطور قليلاً في النقاش ونحاول ربما نتطرق إلى زوايا عديدة، حتى ما تسميه حرب الحكومة في هذا الصدد هناك من يرى بأنه لا جدية حقيقية لدى الحكومة العراقية مثلاً مطالبات من خطيب الجمعة في سامراء ذياب السامرائي يقول بأنه يطالب الحكومة العراقية بأن تضرب من حديد إن كانت جادة كما قالت في ملاحقة المتسببين في عمليات القتل والتفجير الطائفي التي حدثت في جنوب العراق إذن هناك من يرى بأنّ الحكومة ليست جدية تماماً؟

عدنان السراج: هذا كلام سليم نحتاج إلى تعاون سياسي نحتاج إلى دعم سياسي دعم عشائري نعم نحتاج إلى هذه الأمور التي تفضلت بها، التهجير لا يمس السنة فقط هناك في بحزام بغداد وفي مناطق أخرى وفي ديالى يهجر الشيعة وبالتالي أجد أنّ هذه

العمليات التي يراد العودة بالعراق إلى 2006 و 2007 واضحة المعالم، ولكن سألتني ونسيت أنا أجيّب المقطع الثاني، أنا من حكم قربي للواقع الحكومة العراقية جادة فعلاً، وخلال السنة هذه من الآن إلى السنة القادمة ستكون هناك إجراءات سياسية على مستوى عالي، وإجراءات أمنية على مستوى عالي بحيث يمكن الحد من نشاطات هؤلاء المسلحين سواء كان من هذا الطرف أو الطرف الآخر، ثم أن هناك عمليات كبرى سوف تجري في كل شوارع العراق من أجل لجم حالة الإرهاب في شوارع بغداد والمحافظات الأخرى.

فيروز زياني: إذن إضافة إلى كل ما ذكرت سيد سراج، سيد وليد الزبيدي، هناك خطوات إذن هناك نيّة هناك وثيقة السّلم الاجتماعي وقعت بالأمس فقط لماذا لا تعطى فرصة لمثل هذه الجهود لعلّ وعسى؟

وليد الزبيدي: موضوع الوثيقة أو الميثاق الذي تمّ الترويج له أمس وقبل ذلك أنا اعتقد كما هو في السياسات الخارجية كذلك في الموثيق والسياسات الداخلية، هناك ثلاث معايير، ثلاثة معايير مهمة ورئيسية لكل ذلك أو تتحكم بها وهي: المنفعة والخوف والشرف، إذا فكّنا هذه المنافع الثلاث على أساس هذه الوثيقة سنجد الخوف هو دافع لرئيس الوزراء والحكومة، لأنه يتحكم به أمران، الأمر الأول: الوضع الأمني المتدهور في داخل العراق ويزداد تدهوراً، والأمر الثاني: هو الوضع الإقليمي وما يرتبط به من دعم حصل عليه في دورته الثانية عام 2010 من قبل إيران وأميركا، إيران الآن تتراجع ضعفاً، وأميركا شبه انسحبت من الملف العراقي، ما يتعلق المنفعة الشخصية أو المنفعة بالتأكيد هناك السلطة وما يسرق من أموال العراق وهذا أمر أصبح مكشوفاً، ولكن الجميع يضعون ألف علامة استفهام تحت كلمة الشرف وهو المعيار أو العامل الثالث المؤثر في هذا الأمر، الآن نستمع الأستاذ السّراج يتحدث عن خطط مقبلة وخطط أمنية، للأسف الشديد الأميركيان هزموا من العراق لأنهم اعتمدوا فقط جانب القوة والحكومة الحكومات المتعاقبة منذ حكومة إياد علاوي 2004 حتى الآن يعتمدون ذات النهج أنا اعتقد بأن العودة إلى أن الأمن هو مجتمعي وليس قوة واعتقالات وتعذيب وإهانة وتهجير هو السبيل الوحيد لكي نخرج من هذا المأزق الخطير.

فيروز زياني: على كل سنعود لمناقشة كل ذلك نذهب الآن مشاهدينا الكرام إلى فاصل قصير نناقش بعده ما طرح من سيناريوهات لإخراج العراق من أزمتين أمنية كما ذكر ضيفنا من عمّان، لكن سياسية أيضاً ثبت ترابط الأزمتين، نرجو أن تبقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

أزمة سياسية خانقة

فيروز زياني: أهلاً بكم من جديد مشاهدينا في هذه الحلقة التي تناقش تعاطي الحكومة العراقية مع تواصل تردي الوضع الأمني، أتحوّل إلى العراق مرة أخرى إلى بغداد

تحديداً والسيد السراج يعني كما أشار ضيفنا إلى حد الآن المعالجات كانت أمنية، وأمنية فقط في أزمة يرى البعض بأن لها وجهان الوجه الأمني صحيح لكن السياسي أيضاً وبأنهما مترابطان بشكل كبير، يعني هل المعالجة الأمنية كافية في هذه المرحلة لإخراج العراق من هذه المعضلة؟

عدنان السراج: نعم بالتأكيد، الأزمة السياسية تلعب دور كبير وهذا واضح ولذلك أجد أن مسألة التحرك السياسي سيكون له دور كامل وشامل، وستبدأ عمليات المشاورات مع دول المنطقة والدول العالمية من أجل وضع برنامج لمكافحة الإرهاب ومكافحة ما يتعرض له العراق من تهديد العملية الديمقراطية والسياسي..

فيروز زياتي: عفواً سيد السراج فقط نقطة، نقطة فقط مشاورات مع أطراف خارجية، سيد سراج رجاءاً.

عدنان السراج: وبالتالي التحرك السياسي أيضاً بدأ واضحاً من خلال مبادرة السيد رئيس الوزراء ومن خلال وثيقة السلم الاجتماعي التي وقعت يوم أمس بحضور أغلب قادة الكتل السياسية، بالمناسبة هناك أيضاً تحركات من أجل عبور الكتل السياسية للمنهج الطائفي بالعناوين المعلنة، حيث من المحتمل أن تتحل أو تتناقش مسألة المتظاهرون، واليوم سمعنا أن هناك خطوات عملية باتجاه التفاوض وحل مشاكل المتظاهرين بعيدة عن الصراخ الطائفي وبالتالي هناك نوع من التحرك باتجاه..

فيروز زياتي: ممتاز هذه النقطة التي كنت أود أن أشير إليها أن كنت تسمعي سيد سراج..

عدنان السراج: أن تنجح هذه العمليات للجم الواقع السياسي العراقي باتجاه وحدة سياسية قادرة على أن تشكل كل أطراف الشعب العراقي خصوصاً إذا هناك تقارب بين المتحدون ودولة القانون والتحالف الوطني أصبح واضحاً وجلياً في أكثر المناسبات، وما قام به السيد النجيفي من محاولات لتقريب وجهات النظر وحضور أكثر اجتماعات من بدء وثيقة السلم إلى مسألة المبادرة إلى زيارات إلى تركيا وإيران وسيعقبها زيارة إلى قطر والسعودية وأيضاً الأردن، هذه مساعي قد تكاد أن تكون تنجو بالواقع السياسي كما تفضلت ولكن بالمناسبة الواقع الأمني واقع مرير، الواقع الأمني تشترك فيه عدة عوامل لا نستطيع أن نحصرها الآن إلا في قضية واحدة يجب أن يصبح هناك توافق حقيقي عراقي، ليس سني شيعي، اليوم ما جرى في سامراء مجزرة حقيقية قتل من أبنائنا في تلك المناطق بشكل همجي أكثر من مئة شخص بالتفجير خطير لا يمكن أن نعزي ذلك أن هناك تصعيداً أمنياً إنما هناك استهدافاً أمنياً وهذا..

آلية الوصول إلى حل

فيروز زياتي: سيد السراج حتى أن نتناقش ويكون هناك ربما حوار في هذا الموضوع لست أعلم ربما لم تكن تسمعي، أشرت إلى العديد من النقاط التي أود أن أتوقف عندها،

أشرت بأن هناك تحركات مع الخارج، وهناك من يرى بأن الحكومة تصم الأذان عن المتظاهرين المتواجدين في الساحات منذ أشهر، أشرت بأنه الآن هناك خطوات بهذا الاتجاه قد يرى البعض بأنها متأخرة بعض الشيء، أشرت أيضا للوثيقة التي يرى البعض بأنها حتى كما هي مثالية كما تبدو، غياب أطراف فاعلة لا يعطيها مصداقية وهناك أزمة ثقة حقيقية، وأرجو لو سمحت لو تجيبني بإيجاز.

عدنان السراج: نعم هذا كلام سليم، أنا لا أتكلم بالمثالية في العراق ليس مجال لطرح المثالية ولكن يمكن أن نقول نجرب ونحاول وبلا محاولات وتجربة لا يمكن أن نعيش وأعتقد أن هذه الوثيقة نعم بعض الكتل التي أصبحت الآن لا تريد التوقيع عليها مثل السيد صالح المطلك والسيد إياد علاوي، أعتقد أن الوثيقة لن تحسم أمرها بغلق أبواب التوقيع أو المشاركة أتصور السيد صالح المطلك لديه اعتراضات ليس ببندوث الوثيقة إنما بآليات تطبيقها أو بالنتائج يمكن أن تتحقق بها أو ما موجود على الأرض، فلذلك اعتراضاته اعتراضات فنية وهذه يمكن أن تحل بشكل مستمر، أما السيد إياد علاوي فلدينا حديث طويل مع السيد إياد علاوي، السيد خضير الخزاعي قال لنا في اجتماع للإعلاميين أنه قد سلم ورقة ودفتر للسيد إياد علاوي للحضور أو للمشاركة ولكنه نفى ذلك في لقاء مجدد أنا أتصور أن المسألة ليست بهذا الحجم اعتقد..

فيروز زياني: وضحت وجهة نظرك، اعتذر منك سيد سراج إنني سأتحول للسيد الزبيدي، عفواً سيد سراج يبدو أنك لا تسمعي..

عدنان السراج: إن الوثيقة قد توقع بشكل جيد وأن تشكل منطلقاً للعمل للمستقبل.

فيروز زياني: سأعتذر منك بشدة أتحوّل إلى السيد الزبيدي لما بقي معنا من وقت، ونسأل السيد وليد ما الحل الأمثل الآن لهاتين الأزمتين المترابطتين تماماً أمنية وسياسية في ظل غياب تام للثقة بين الطرفين؟

وليد الزبيدي: هو بالمناسبة هناك أكثر من طرفين، الطرف المعارض للعملية السياسية هو جزء من العملية السياسية وقد تكون هناك خلافات بسيطة بين هذين الطرفين، ولكن عندما تخرج جميع محافظات العراق في 8/31 الماضي ومحافظات أخرى من 272 يوم منتفضة ضد جميع ممارسات العملية السياسية بدون استثناء، الممارسات والسرقات والإعدامات والاعتقالات واعتقال النساء، بمعنى هناك رأي جمعي ضد هذه العملية السياسية التي للأسف أساءت للمواطن العراقي وأساءت للعراق، ودمرت الشعب العراقي ونهبت ثرواته، ونقول بأن الأسئلة الكبيرة لا تجاب بالشعارات، الآن استشف من كلام السيد السراج ضعف الحكومة وخوفها، والدليل أنها ترسل النجيفي إلى دول الجوار وكأنها هي التي تتحكم بحل مشاكل الملايين من العراقيين الذين ثاروا وانتفضوا رغم جميع العمليات الأمنية، الجانب الآخر يقول بأن السيد المالكي سيذهب إلى أميركا ويأخذ أسماء الدول والشخصيات التي تعبت بأمن العراق، بتقديري هذه الطروحات وهذه القناعات تقود إلى مزيد من الفوضى المزيد من الدمار، الحل بالجانب العملي أن نقر..

فيروز زياني: وضح تماماً.

وليد الزبيدي: نقرأ تفصيلاً ما هي الأخطار التي تحدث بالعراق وكيف نعالجها بشكل علمي وعملي وأيضاً بموافقة كل العراقيين.

فيروز زياني: أشكر جزيل الشكر سيد وليد الزبيدي الباحث المتخصص في الشؤون العراقية كنت معنا من عمان، كما نشكر جزيل الشكر ضيفنا من بغداد عدنان السراج عضو ائتلاف دولة القانون، ختام حلقتنا السلام عليكم.